

رسالة مفتوحة

أملاً في تسليط الأضواء على مسألة المؤتمر الوطني الكردي والمرجعية الكردية التي باتت تشكل الشغل الشاغل للكثير من المهتمين ولأبناء الشعب الكردي في سوريا، والإطلاع على الآراء المختلفة خاصة من السياسة الكرد، أرسلنا منذ أكثر من شهرين ونصف رسالة إلى ثلاثة من قادة الأحزاب الكردية، هذا نصها:

السادة.....تحية احترام وتقدير.....

كثرت في الآونة الأخيرة النقاشات والأحاديث بين أوساط الحركة الكردية وجماهيرها عن ضرورات انعقاد مؤتمر وطني كردي في سوريا وتأسيس مرجعية كردية كمشروع حل لأزماتها وإيجاد تمثيلية شرعية للشعب الكردي في سوريا، ومساهمة في تفعيل هذا الخيار وتقريب وجهات النظر وبغية تسليط الأضواء على حيثيات الموضوع، نطرح هذه الأسئلة على سيادتكم، متمنين نقل صورة أوضح إلى الجماهير الكردية والمهتمين بالشأن السياسي عبر صفحات الرأي الآخر في جريدة الوحدة - Yekîti -، وهي:

١- ما هي قراءتكم لواقع الحركة الكردية في سوريا؟

٢- ما هي مقومات عقد مؤتمر وطني كردي في سوريا وتأسيس مرجعية كردية،... ألا تشكل القضية الكردية في سوريا تحديداً أساساً رئيسياً له؟

٣- ما هي الجهود التي بذلها حزبكم لإنجاح خطوات التوجه نحو تحقيق هذا المشروع الكردي؟

٤- نعتقد أن هناك إجماع على ضرورة عقد المؤتمر وتأسيس المرجعية من حيث المبدأ، هل من خلافات جوهرية حوله وما هي معوقات تأخر البدء به، وهل من آفاق إيجابية في المدى المنظور على أرض الواقع؟

٥- هل يمكن إنجاز المرجعية الكردية بدون عقد مؤتمر تحضره كافة الأطراف السياسية الكردية وفعاليات المجتمع الكردي؟

٦- كلمة أخيرة تضيفونها إلى ما قلتم؟

ولكم جزيل الشكر....

أوائل تموز ٢٠٠٧

هيئة تحرير الرأي الآخر

جريدة الوحدة - Yekîti -

ولكن للأسف حتى الآن لم نتلقى أي جواب من أحدهم، ولا نعرف الأسباب، لذا ولكي لا نفقد الأمل ولا يصيبنا الوهن أو الضعف، ارتأينا أن نفتح تلك الرسالة ونبعثها عبر صفحات الرأي الآخر إلى رؤساء وأمناء عامين وسكرتيري الأحزاب الكردية متمنين، لمن يرغب منهم الإجابة عليها وبدورنا سنقوم بنشرها، عسى أن نساهم في خدمة قضيتنا الكردية العادلة.

التظير الكردي ضرورة

• بقلم: دلزار بيكه س

لاشك أن للتنظيم بمعناه العام وباعتباره نقيض الفوضى، أهمية كبيرة في حركة تطور أي مجتمع، كما أنه يعتبر إحدى وحدات القياس الهامة لدرجة تطور وتحضر أي بلد، ولذلك لا يمكن تصور أي مجتمع أو بلد سليم بدون وجود مجموعة متنوعة ومختلفة من التنظيمات فيه، ويأتي في مقدمتها التنظيم السياسي الذي يعد حاضناً لمجموعة من الآراء والأفكار تتفاعل مع بعضها البعض لتتفق على أهداف وسياسات محددة تخدم مصالح الفئة أو المجموعة التي تمثلهم.

ونحن كأكراد وباعتبارنا جزء من هذه المنطقة التي قسمتها الدول الاستعمارية بحسب مصالحها، وجدنا أنفسنا مقسمين بين أربع دول وثلاثة ثقافات مختلفة. سورية الحالية تكونت نتيجة ذلك التقسيم وضمت في إطار حدودها مجموعات ومكونات عرقية مختلفة أهمها العرب والكرد بالإضافة إلى عدد من الأقليات الأخرى. أرتضى الجميع بهذا الواقع المفروض عليهم وتعاونوا فيما بينهم لمحاربة الاستعمار الفرنسي حتى كان لهم الاستقلال في ١٩٢٠م، ليبقى ويستمر هذا التعاون والتكاتف بين أبناء سورية (بمختلف مكوناتها) في الحياة السياسية لبلدهم إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، وكان للكرد دور بارز في كل ذلك، حيث كان معظم المتورين الأكراد ينشطون بفاعلية في الأحزاب الوطنية التي تشكلت في البلاد حتى وصل بعضهم إلى الكثير من المناصب العليا في الدولة (رئاسة الجمهورية مثلاً)، هذا على الرغم من وجود بعض التنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الخيرية الخاصة بالأكراد والتي انتشرت في بعض المدن والقرى الكردية. ولكن ومنذ ذلك التاريخ كان الأكراد في سورية حريصين على تطبيق معادلة (التلازم بين المسارين القومي والوطني)، وإلى الآن ظل الأكراد محافظين على ذلك التوازن ومنفتحين على الحوار والتعاون ومعتدلين في طروحاتهم وأرائهم. بعكس الكثيرين من الأخوة العرب الذين اتجهوا إلى تأسيس أحزاب قومية (أي تمثل العرب) وهذا حقهم، ولكن كانت طروحات وأفكار وسياسات هذه الأحزاب شوفينية وعنصرية بشكل كبير حتى وصل إلى حد محاربة بقية القوميات في لغاتهم وتاريخهم وثقافتهم بل أكثر من ذلك إلى محاولة صهرهم في البوتقة العربية استناداً إلى القاعدة العنصرية التي وضعوها لأنفسهم وهي أن كل من

يهربون إلى الأسوأ؟... كان هدف الإنسان منذ القديم البحث عن الأحسن، مثلاً القرب من مصادر المياه والغذاء ضمن تجمعات بشرية مختلفة هدفها الاستقرار والأمان، وهذه كانت متوفرة في منطقة الجزيرة بشكل كبير جداً من غذاء وماء وأراضي خصبة، مما جعلها منطقة حضارات متعددة ولجميع الشعوب التي مرت على المنطقة أو التي استقرت فيها، أي أنها كانت حالة طبيعية في ما مضى وكانت تتميز بها المجتمعات البدائية في العصور القديمة والتي تأخرت لدينا بسبب التخلف واستمراريتها في العشائرية والقبلية، ولكن بعد أن تطورت الحياة وتشكل مفهوم الدولة والتي لم تعد تختصر عملها على مفهوم الحماية فقط بل تجاوزتها إلى تأمين الحاجات الضرورية التي ينبغي لها العمل لتأمين الاستقرار في المنطقة، فمثلاً إذا ازدادت الهجرة من دولة أو إلى دولة أوربية، فإن مراكز الدراسات تقوم بالبحث عن الأسباب وتضع الحلول الناجعة لوقفها، ولكن عندما نتكلم عن الهجرة في الجزيرة فلها خصوصيتها بكل معنى الكلمة، وسأحاول الإجابة عن الأسئلة السالفة الذكر لأحدد أسباب الهجرة إلى الخارج ونتائجها والتي تشكل ظاهرة خطيرة، والتي يمكن إجمالها:

أ- الغالبية العظمى من المهاجرين هم من فئة الشباب النشطة والكفوءة .

ب- بنتيجة الهجرة يحرم البلد من تلك الإمكانيات ويحد من أسباب التطور والرفي.

ج- كما أنها نوع من انقطاع صلة القرى التي يوصي بها ديننا الحنيف، الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من الشباب في بلاد الغرب.

د- إنها تعكس أيضاً حالة الفقر والحرمان من جهة أو القمع والاضطهاد من جهة أخرى .

هـ - عدم توفير فرص العمل وخاصة لجيل الشباب ولأصحاب الشهادات العليا، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب (بسبب كثرة الوساطة في المناطق الكردية، وحتى الفصل يلاحق أغلب الشباب الأكراد بسبب انتماءاتهم السياسية).

وهذا ما يحصل في كثير من بلدان ما يسمى بالعالم الثالث بشكل خاص، إن إطلاق العنان لهجرة الكفاءات والعقول المنتورة والأيدي العاملة تلحق أفدح الأضرار بمصلحة البلاد، إضافة إلى أنها تؤدي إلى مآسي لآلاف العائلات والتي تنقطع بهم سبل التواصل بسبب حصول بعض أبنائهم على اللجوء السياسي في إحدى البلدان الأوربية وبخاصة بعد أحداث ١٢ آذار ٢٠٠٤ والاعتقالات والملاحقات التي رافقتها في المناطق الكردية (القامشلي ودرباسية والمالكية ورأس العين).

يعيش داخل الوطن العربي الممتد من المحيط إلى الخليج هو عربي أو يجب أن يكون عربياً، أصبح هذا الوضع أكثر خطورة بعد استلام هذه الأحزاب للسلطة، حيث سخرت جميع إمكانات الدولة في خدمة هذه الأفكار الهدامة. لتأكد بذلك كل هذه الوقائع أن قرار تشكيل تنظيم سياسي كردي في سوريا كان صائباً وضرورياً ومشروعاً أيضاً. وإلى الآن مازالت هذه الإشكالية قائمة لدى الكثير من أختوتنا العرب حتى في المعارضة الوطنية، حيث أنهم لا يعترضون على وجود حزب قومي عربي يدعو إلى توحيد العرب أينما وجدوا، وحين يتعلق الأمر بالكردي تراهم يحاولون سلب هذا الحق منهم على الرغم من أن جميع الأحزاب والتنظيمات الكردية في سوريا حددت سقف مطالبها بما يحفظ وحدة البلاد، على العكس تماماً من الأحزاب القومية العربية التي تتعدى أهدافهم ومطالبهم الحدود السورية.

إذا وباعتبارنا شعب يعيش على أرضه التاريخية فلا بد من وجود تنظيم أو حركة سياسية تمثلاً، وبالتالي فإن أية محاولة لنفي حق الشعب الكردي في بناء تنظيم سياسي خاص به يعبر عن طموحاته ويدافع عن حقوقه ومصالحه، تعد محاولة مبطنة لنفي صفة (الشعب) عن الكرد في سوريا وبالتالي اختزال حقوقهم في حقوق المواطنة فقط .

~~~~~

## الهجرة من المناطق الكردية

• بقلم: المحامي حسن برو

للحجرة أسباب عديدة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تكون الهجرة داخلية أو خارجية، ولكن في منطقة كالجزيرة ما هي أسبابها؟ والتي كثرت بشكل كبير بعد عام (٢٠٠٠) تحديداً، ومن المعروف أن الجزيرة تعتبر خزاناً للحبوب والقطن والبترو والمواد.....

ولماذا لم تكن الهجرة بهذا الحجم قبل ذلك التاريخ؟، ولماذا يتم التوجه إلى الأزمات الفقيرة في مدن دمشق مثل أحياء (وادي المشاريع - وشعبا.... والأحياء العشوائية الأخرى)، وحلب (حي الشيخ مقصود والأشرفية)، فما الذي يدفع هؤلاء الناس للهجرة من هذه الأراضي الواسعة ومناطق ترعرعوا فيها ولهم فيها ذكريات، إلى مناطق يتحولون فيها إلى آلات تعمل من الصباح إلى المساء؟... ما الذي دفعهم إلى الهجرة؟، وهم الذين وقفوا في وجه التهجير فيما مضى، هل تغيرت الظروف أكثر مما مضى؟. هل يسعون إلى الأحسن أم

## القيادة والتغيير

• بقلم: سعد عبدو

عندما نتحدث عن الحداثة فإننا نعني بذلك، التحول من ما هو موجود بحالته الآتية وبقوانينه، إلى حالة جديدة تختلف عما سبق، وبنسبة لا على التعيين، أي يجب أن يكون الواقع الآتي لشخص أو فئة أو... منسجماً مع الواقع العام المتغير الذي يعيشه العالم بأسره، فالوصول إلى حالة الرقي، يعني العمل على تغيير القوانين القديمة أو تعديلها لتواكب التطور بمفهومه العام، وخاصة في مجال العلم والتعليم الذي يجب أن لا يكون حكراً على أحد من حيث توفير الفرص وتأمين الاحتياجات وتطوير الوسائل، وضرورة افتتاح المناهج المدرسية والجامعية على العلم الحديث والتي يجب أن يتوفر فيها ما يخدم الطالب من أجل التطور والرقي وتوسيع معارفه .

فالتجديد لا يعني نفي ما هو موجود، ولا داعي للخوف منه، بل أن وصول الفرد إلى الجديد يبدأ من درج السلم الأول الذي هو عليه، خلاف الدرج الأخير للسلم الذي قد يؤدي إلى السقوط إلى الأسفل، هنا نتذكر شخص الزعيم البريطاني توني بليز وموقفه الشجاع عندما أكد باستقالته عن منصبه في قيادة حزبه بعد ١٣/ عاماً وعن رئاسة الحكومة بعد عشر سنوات، وتسليم هذين المنصبين لغيره دون أي مشكلة تذكر، أو إرهابات وعُقد في عمل الحزب أو الحكومة البريطانية. هذا التداول السلمي الديمقراطي للسلطة يدفع المسؤول الجديد ليعمل بكل طاقاته للمنصب الجديد، الذي يشغله، وفي فترة زمنية معينة، حيث سيعيد التاريخ نفسه معه أيضاً، فالقبول بهكذا وضع أمرٌ في غاية الحكمة والدراية، حيث لا مجال للاحتكار والتسلط، هذا من الناحية الشخصية (الأنا)، فكيف سيكون الأمر عندما نراهم يدرسون القوانين التي تخضع لها شعوبهم وما يتعلق بالإنسان وحرية وحقوقه وبمجالات الحياة العامة الأخرى.

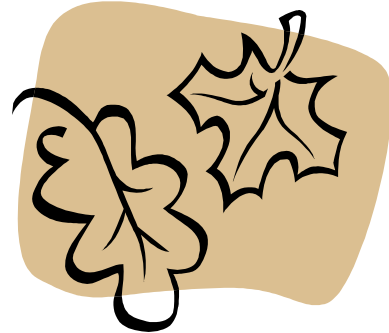
أما في واقع الحركة الكردية نرى بأن المناصب الأولى غير قابلة للتغيير وكأنها محتكرة لأشخاص دائمين... صحيح أن قادتنا قدموا الكثير للقضية، وناضلوا من أجل حلها حلاً ديمقراطياً عادلاً، لكنهم بنفس الوقت لا يتركون مواقعهم بصورة تلقائية تداولية سلسلة حتى يتم تجديد دم القيادة لتتحرك نحو الأمام، فشيخوخة القيادة لا تخدم القضية التي تناضل من أجلها بالسرعة المطلوبة والموازية لسرعة غيرنا، في عصر يسمى بعصر السرعة، وهنا يمكن لا بل ضروري أن تسخر إمكانيات القادة القديمين وطاقاتهم للهدف ذاته من خلال مواقع أخرى، إذا فالتغيير

أما عن الأسباب الأخرى للهجرة وبخاصة الداخلية، فمتعددة ومنها جلب آلاف العوائل من مناطق حوض الفرات وغيرها إلى الجزيرة وتسليمهم أراضي خصبة، بينما حرم سكانها وفلاحوها الأصليين من تلك الأراضي، وانحسار مراعي تربية المواشي والدواجن، وضيق مجالات العمل لأبناء المحافظة، إلى جانب ظروف الحياة الصعبة وازدياد عدد السكان.

وبسبب تضيق مساحات الأراضي المخصصة لزراعة القطن حيث كانت حصة الفلاح تتجاوز ٤٠%، أما الآن وبعد ضيق المساحة فإن حصته لا تصل إلى ٣٠% ويتم تحميله الكثير من الأعباء من قبل المالك الذي يقوم باستغلال وضعه ويملك حق طرده من الأرض في السنوات القادمة بعد صدور قانون العلاقات الزراعية الجديد، كما أن الاعتماد على الآلات الحديثة في العمليات الزراعية خفض نسبة الحاجة إلى الأيدي العاملة الكثيرة.

ويعتبر الأكراد مواطنون من الدرجة الثالثة أو الرابعة ونزع الجنسية من الآلاف منهم بموجب الإحصاء الإثنائي الذي جرى في ١٠/٥/١٩٦٢ دليل واضح على معاناة هذا الشعب، وما ظاهرة الهجرة إلا جزء من تلك المعاناة، ولأن أغلب هؤلاء لا يملكون حق التوظيف في أي جهة أو دائرة حكومية ولا حتى امتلاك الأراضي أو دور السكن التي تكون غالباً بأسماء أحد أقاربهم في السجلات الرسمية.

كانت منطقة الجزيرة قديماً قبلة للمهاجرين إليها في مواسم الحصاد وقطاف القطن للحصول على بعض الأرزاق أو الاستقرار فيها، لكنها اليوم أصبحت مصدراً كبيراً للهجرة إلى خارجها، وهذا الأمر يفرض على جميع الوطنيين الغياري الوقوف على أسبابها والمساهمة في تأمين سبل معالجتها، لسببين، أولهما: للحفاظ على الاستقرار والأمان وتعزيز المفاهيم الصحيحة واحترام حقوق الكرد الشركاء في هذا الوطن إلى جانب العرب وباقي الأقليات. ثانيهما: للوقوف في وجه المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تظهر في أحزمة الفقر حول المدن الكبرى كدمشق وحلب.



الارتقاء إلى الأفضل، ولكل عضو في الحزب الحق في انتقاد أية فكرة أو أي عضو آخر مهما كان موقعه، ففي عملية تداول النقد بالذات، جميع الأعضاء متساوون، عليهم تقبل النقد بصدق دون حساسية مفرطة أو وضع خلفية وهمية لذلك النقد، أي العناية الصحيحة بالنقد ووضعها بما يعزز فعالية الأعضاء ليكون دافعاً مساعداً ومسانداً على تطوير مبادراتهم وتنامي وعيهم السياسي، وعلى تحسين المبادرة الديمقراطية وتوفير جو معنوي ونفسي ملائم في ممارسة هذا المبدأ داخل التنظيم، يجب أن تطال آلية النقد الموضوعات التي تتردد على الألسنة كثيراً، غير أن فهم فحواها وتطبيقها يعاني قدراً كبيراً من الصعوبة، حيث نواجه إعادة بناء الشخصية الحزبية من جديد، هذا الوضع يجعل من الضروري التوقف

والبحث بجدية أكثر، حيث يستحيل تحقيق أي نوع من التطور في العمل الحزبي داخل التنظيم بدون توفر آلية الاختلاف والنقد والنقد الذاتي البناء، أي لا يمكن القضاء على النواقص الناجمة عن تشابكات البنية القومية والوطنية والاجتماعية وإزالة التشوه الحاصل في شخصية الإنسان الكردي بشكل خاص إضافة إلى العيوب الفكرية والنظرية والسياسية والتنظيمية، إلا من خلال هذا السلاح الفعال والقوي وتداوله ووضعها في سلمه السليم، من أجل الوصول بالتنظيم إلى بنية سليمة وواعية خالية من الأمراض والشوائب، فعلى كل عضو حزبي أن يصبح ماهراً في استخدام هذا الحق في زمانه ومكانه وبشكل لائق ينجم عنه احتراماً ووقاراً في طرحه وتوجيه العملية إلى الهدف المحدد، أي عدم الاكتفاء بتوجيه اللوم وتوزيع الاتهامات ذات اليمين وذات الشمال، بل السير قدماً لطرح ما هو صحيح لكي تؤدي العملية النقدية إلى بنية حزبية سليمة خالية من العلل والأمراض، لأن التنظيم الكردي عانى ولازال من الخلل في تداول النقد وممارسته، والكثير من الأعضاء ظلوا محرومين من ممارسة هذا الحق بصورة نسبية.

وأخيراً وليس آخراً لا بد من تفعيل كافة إمكانيات أعضاء الحزب في مناقشة سائر القضايا والموضوعات التي تهم حياة التنظيم والمجتمع، ليست هنالك قاعدة تقول بأن الناس لا يخطئون، فالذين يعملون لا بد لهم، شاءوا أم أبوا، من الوقوع في الخطأ، كما قال لينين "ليس العاقل ذلك الذي لا يرتكب أي أخطاء، فمثل هذا الإنسان غير موجود، غير أن العاقل هو ذلك الذي يرتكب أخطاءً ومن ثم يبادر إلى إصلاحها بسهولة، أي الغاية الرئيسية من العملية النقدية هي تصحيح الأخطاء".

وجوهره يبدأ من الإنسان ليقدم الإنسان، فكيف بنا أن نبدأ بأنفسنا لنخدم أنفسنا وغيرنا، هذا ما يجب أن نتعلمه من غيرنا، الذين دخلوا التاريخ من أوسع أبوابه ليقدموا الإنسان أينما كان (العلماء مثلاً) فالشخص في بلده يفتخر بانتمائه لوطنه والموقع الذي يشغله في هذا الوطن، الذي هو، أي الوطن، جزء من هذا العالم الذي يسير ويتجه نحو العولمة، فعلى الشخص إذا أن يسأل أين موقعه من هذا العالم؟ فكونه جزء من العالم بأسره، إذا هو مواطن عصره، لا مواطن وطنه فقط، وبالتالي يصب بكل طاقاته في مفاعيل الفكر وتجديده وصيانتته، في حراك دائم ومستمر مع غيره، معتمداً على أجدنته، في الوصول إلى عالم مسالم آمن ومستقر.

✂✂✂✂✂✂

## مبدأ النقد والنقد الذاتي بين النظرية والتطبيق

• بقلم: بوغي بريفا

لا يخفى على أحد بأن نشوء وظهور أية فكرة أو نظرية كان من أجل فائدة بشرية في أغلب الحالات. فنظرية وفكرة النقد والنقد الذاتي كغيرها من النظريات وجدت كطريقة في كشف وتذليل الأخطاء والتناقضات وتقويم سلوك الأفراد والجماعات في جميع مناحي الحياة.

فالنقد والنقد الذاتي في حد ذاته يهدفان إلى الكشف عن الطرق البالية في المجتمع بمكوناته المختلفة، والتي ولى عهداً، أي عن كل ما يعيق مسيرة المجتمع إلى الأمام من الناحية الفكرية والعملية، وعند استعمال هذا المبدأ بشكل عملي في الحياة السياسية تكون قد وضعنا العملية السياسية في مسارها الصحيح، وما يهمنا بالدرجة الأولى استخدام هذا السلاح المنطور فكرياً في خدمة الحركة السياسية الكردية.

فجميع الأحزاب الكردية المتشددة منها والمعتدلة والمرنة، لها الحرية في اختيار مسيرتها النضالية، ويخصنا بالدرجة الأولى ممارسة النقد بين جميع أطراف الحركة الكردية بما يخدم مصلحة المجتمع الكردي، أي أن يرتقي النقد إلى مستواه الحقيقي الصائب وليس النزول به إلى استخدامات فكرية فارغة من محتواه الحقيقي، وأن يلعب دوراً إيجابياً في تقارب الآراء والأفكار. وعند تداول فكرة النقد داخل التنظيم يجب أن يكون مشبعاً بالدرجة الأولى بما يخدم مصلحة التنظيم وأن يكون بناءً. ولا يكتفى بالتذليل على الأخطاء والنواقص بهدف الإساءة والتجريح وإنما ليشير إلى سبل التخلص منها، أي